

هل تحفز التعريفات الأمريكية التكامل الاقتصادي العربي نحو الانطلاق الفعلي؟



رامز صلاح
وميرنا محمد

سلسلة أوراق البحوث الاقتصادية
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - مكتب شمال أفريقيا
أكتوبر 2025

إعداد

رامز صلاح
باحث في العلوم السياسية

ميرنا محمد
باحثة في العلوم السياسية

الترجمة والتصميم والجرافيك: روتس برود



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال افريقيا

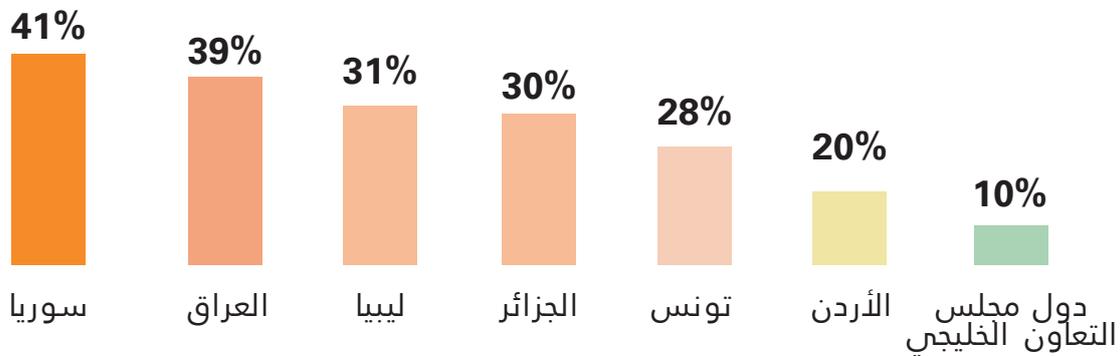
نشرة هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال إفريقيا و إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر
بالضرورة عن موقف المؤسسة

هل تُحفز التعريفات الأمريكية

التكامل الاقتصادي العربي نحو الانطلاق الفعلي؟

في خضمّ التحوّلات المُتسارعة التي تكتنف النظام الاقتصادي العالمي في 2025، لم يكن القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية في الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب بفرض تعريفات جمركية مٌججفة على الواردات الصينية إلا تعبيراً صارخاً عن منطلق القوة الغاشمة الذي يُغلف السياسات التجارية لأمريكا ترامب. فلقد وصلت هذه التعريفات إلى نسبة 145%، في خطوة تتجاوز مجرد المناورة الاقتصادية، لتُجسد تصعيداً مقصوداً في حرب تجارية لا تقتصر آثارها على أطرافها المباشرين، بل تتردد أصدائها في جنبات الاقتصاد العالمي برمّته. ولم تقف الصين مكتوفة الأيدي، بل بادرت بالرد بتعريفات بلغت نسبتها 125% على السلع الأمريكية، مُكرسة بذلك مناخاً من عدم اليقين، تُعيد فيه موازين التجارة والتكلفة والمسارات اللوجستية إلى طاولة إعادة الحسابات. ومن المهم في هذا المقام الإشارة إلى التداعيات المتشابكة لهذا التوتر على الساحة الدولية. فقد حدّثت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، من أن هذه السياسات قد تُفضي إلى أثر انكماشى في الاتحاد الأوروبي، ناجم عن تحويل الصين بوصلتها التصديرية من السوق (Disinflationary) الأمريكية إلى السوق الأوروبية، بما يحمله ذلك من تدفقات سلعية بأسعار مُنخفضة قد تُزاجم المُنتج المحلي وتُربك السياسات النقدية في القارة الأوروبية¹.

أمّا على الصعيد العربي، فإن الصورة أكثر تعقيداً. فالتعريفات الجمركية الأمريكية لا تتوزع بالتساوي على دول المنطقة، بل تكشف عن تفاوت صارخ يُرسّخ الهشاشة البنيوية في علاقة هذه الدول بالاقتصاد العالمي. ففي حين تبلغ التعريفة المفروضة على دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 10%، نجد دولاً عربية أخرى تزرح تحت أعباء جمركية خانقة: سوريا تواجه نسبة 41%، العراق 39%، ليبيا 31%، الجزائر 30%، تونس 28%، والأردن 20%. هذا التفاوت ليس مجرد أرقام، بل تعبير عن واقع اقتصادي مشطور، يُملي على صانع القرار العربي وقفة جادة مع الذات.



التعريفات الجمركية الأمريكية على الدول العربية

اسكاي نيوز عربية. (2025). "الرسوم الجمركية قد يكون لها تأثير انكماشى على أوروبا

في قلب الجغرافيا السياسية للعالم العربي، يظل سؤال التكامل الاقتصادي سؤالاً معلقاً، يمر عبر الأجيال دون إجابة شافية. فبرغم الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها المنطقة من موارد بشرية وطبيعية وموقع استراتيجي، لم يتبلور حتى الآن نموذج اقتصادي إقليمي متكامل يُضاهي تجارب أخرى كالاتحاد الأوروبي. ليست المسألة في غياب المحاولة؛ إذ يشهد التاريخ على قرارات كمثل القرار رقم ١٧ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، الذي وضع أسس الحريات الأربع؛ حرية انتقال الأشخاص، رؤوس الأموال، الإقامة والعمل، وتبادل البضائع والنقل. غير أن هذه المبادئ بقيت، في الغالب، حبراً على ورق. فما الذي حال دون تفعيل هذه الرؤية؟ هل هي اعتبارات سياسية، أم ضعف الإرادة، أم غياب البنية المؤسسية؟ لِمَ لم تُثمر العقود الماضية مشروعاً عربياً قادراً على مواجهة التقلبات العالمية والمنافسة في ساحة الاقتصاد الدولي؟

اليوم، وبينما تتجه السياسات الدولية نحو مزيد من الانغلاق والتمييز، تتجدد الحاجة إلى طرح هذا السؤال، لا بوصفه ترفناً فكرياً، بل كدعوة استراتيجية لإعادة صياغة العلاقة بين دول الشمال والجنوب. إذ في لحظات الأزمات، قد تنفتح نوافذ التاريخ لتمنح فرصاً نادرة: فرصة لبناء منظومة اقتصادية عربية تُعيد الاعتبار لفكرة الاعتماد المتبادل، وتضع أسساً لصدوم طويل الأمد.

فهل يكون المستقبل العربي ابن هذه اللحظة؟ أم نترك مرة أخرى الفرصة تمر، والسؤال معلقاً في هواء الزمن، ينتظر من يتبناه لا كتأمل فردي، بل كمشروع جيل؟

للإجابة، قد يكون من المفيد تجاوز الخطابات الحماسية نحو أدوات تحليل أكثر واقعية. هنا، تلوح نظرية الوظيفية الجديدة كإطار لا يُقدّم إجابات نهائية بقدر ما يفتح نوافذ للتأمل في إمكانيات التكامل العربي. تقول هذه النظرية، ببساطة متناهية وتعقيد ضمني، إن التكامل لا يبدأ من القمم السياسية، بل من الأرضيات المشتركة، من المصانع والمرافئ والأسواق، من خطوط الإنتاج التي تلتقي دون ضجيج². هناك، في تلك المساحات الاقتصادية اليومية، تبدأ علاقات دقيقة تتشابك، وتدفع الأطراف – بغير وعي كامل أحياناً – إلى مزيد من التعاون، مزيد من التداخل. يسمّون ذلك "تسرّب الوظائف"، كناية عن الحركة البطيئة التي تنقل التكامل من قطاع إلى آخر، من سلعة إلى سياسة.

وقد كتب إرنست هاس وفيليب شميتز عن هذا النوع من التراكم، حيث لا تقود الدولة وحدها المشهد، بل يرافقها فاعلون آخرون شركات، مؤسسات، أفراد يصنعون الاقتصاد كما يصنعون السياسة، دون ادعاء البطولة. وفي هذا الضوء، قد لا تكون الإجراءات الحمائية الأمريكية الراهنة مجرد خطر داهم، بل هو ذلك النوع من الضغوط الخارجية الذي يُجبر الداخل على الترتيب، على الالتفات إلى ذاته، على بناء جسور لا شعارات. إنها فرصة لا بصفتها خلاصاً بل كبداية هادئة، واقعية، لمشروع ظلّ طويلاً في طور التردد. مشروع يبدأ من تحت، من المؤسسات، من الأفعال اليومية الصغيرة التي يُصنَع في الصين، أو بالأحرى القول آسيا تبني مع الوقت ما تعجز الشعارات عن بنائه.

²Schmitter, P. C. (1969). Three Neo-Functional Hypotheses about International Integration. *International Organization*, (1)23 166-161. <http://www.jstor.org/stable/2705772>

أبعاد الفرصة المُحتملة: نحو مقارنة تكاملية عربية في ظل المستجدات التجارية الدولية

إن المتغيرات المُتسارعة التي فرضتها السياسات الجمركية الأمريكية الأخيرة لا تقتصر على كونها تحدياً للدول العربية، بل تكشف كذلك عن فسحة نادرة من الفرص، إذا ما أحسن استغلالها. وفي هذا السياق، تبرز ثلاثة أبعاد استراتيجية تستدعي التأمل والتفعيل.

أولاً: إعادة توجيه التدفقات التجارية

لم تعد الأسواق الأمريكية، كما عهدناها، متاحة بالقدر ذاته أمام عدد من الدول العربية، لا سيما تلك التي تُنقلها تعريفات جمركية مرتفعة كسوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، تونس، والأردن. ومع انحسار هذه النافذة، تبرز ضرورة – لا مجرد خيار – لإعادة توجيه هذه التدفقات نحو الجوار العربي. فتنشيط التجارة البينية لم يعد مطلباً تنموياً فحسب، بل ضرورة تفرضها موازين القوى الاقتصادية الجديدة. وإذ لا تزال التجارة البينية تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التبادل التجاري العربي، فإن التباين في معدلات التعريفات يخلق مجالاً لبناء شبكات تكامل فعّالة؛ حيث يمكن للدول ذات التعريفات المنخفضة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب لبنان، مصر، والمغرب، أن تتحول إلى مراكز تصنيع وتجميع للسلع والمكونات القادمة من الدول ذات الأعباء الجمركية الأعلى. وبهذا، نكون أمام نواة لسلسلة قيمة إقليمية ذات طابع تعاوني، تتكامل فيها الموارد والقدرات، وتستجيب لمتطلبات التكيف مع النظام التجاري الدولي المستجد، حيث بات كل شئ يُصنَع في الصين، أو بالأحرى القول آسيا.

ثانياً: إعادة توجيه إجراءات الاستثمار لخدمة التدفقات البينية والتكامل الصناعي

لقد آن الأوان أن تتحول البيروقراطية من قيد إلى أداة، ومن عقبة إلى قناة. غير أن تبسيط إجراءات الاستثمار لا ينبغي أن يُختزل في خطاب الانفتاح الليبرالي غير المشروط الذي تروّج له المؤسسات المالية الدولية بشكل ثابت، حيث يُفتح الباب أمام رؤوس الأموال دون اعتبار للبعد الإنتاجي. المطلوب، على العكس، هو إعادة صياغة هذه الإجراءات بما يخدم التدفقات البينية العربية، ويوجّه نحو مشروعات ذات بعد تكاملي: من سلاسل القيمة الصناعية المشتركة، إلى المبادرات الزراعية-الصناعية، وصولاً إلى مشروعات الطاقة المتجددة العابرة للحدود. وعليه، يصبح تسريع التراخيص، وتوحيد متطلبات التوثيق، وتطوير منصات رقمية موحدة، أدوات عملية في خدمة هدف استراتيجي هو بناء قاعدة إنتاجية مشتركة تُرسّخ استقلالية القرار الاقتصادي العربي، وتُترجم إلى فرص عمل أوسع، وخدمات أفضل، وأفق تنموي يلمسه المواطن العربي في حياته اليومية.

ثالثاً: تطوير المشاريع الصناعية المشتركة

أما البعد الثالث، فهو الأهم والأكثر ارتباطاً ببناء القاعدة الإنتاجية العربية. فالوضع الراهن يُتيح فرصة استراتيجية لإنشاء مشاريع صناعية عربية مشتركة، خاصة في القطاعات التي إما تضررت مباشرة من التحولات التجارية الدولية، أو تلك التي تمتلك فيها المنطقة ميزة نسبية كامنة. يمكننا أن نتخيل معاً مشهداً تتضافر فيه الموارد المالية المتاحة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع القدرات التصنيعية

والطاقات البشرية في مصر، والمغرب، وتونس، والقوى العاملة الماهرة في سوريا والأردن ولبنان، لبناء صناعات ذات طابع تكاملي تنافسي. وتشمل هذه الصناعات الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية، تصنيع الأغذية، والتصنيع المتقدم، وهي قطاعات قادرة على خدمة الأسواق الإقليمية، بل والتوسع لاحقاً إلى أسواق أوسع نطاقاً.

تحديات الواقع ومحددات الإنجاز: قراءة في المعوقات والممكّنات

إذا كانت التحوّلات العالمية الأخيرة قد فتحت نافذة للفرص، فإن قراءة موضوعية للمشهد تفرض علينا أيضاً النظر بتمعن إلى التحديات القائمة والمحددات الحاسمة التي تُشُدُّ بخطانا إلى الوراء، وتضع سقفاً لما يمكن إنجازه إذا ما تُركت دون معالجة جذرية.

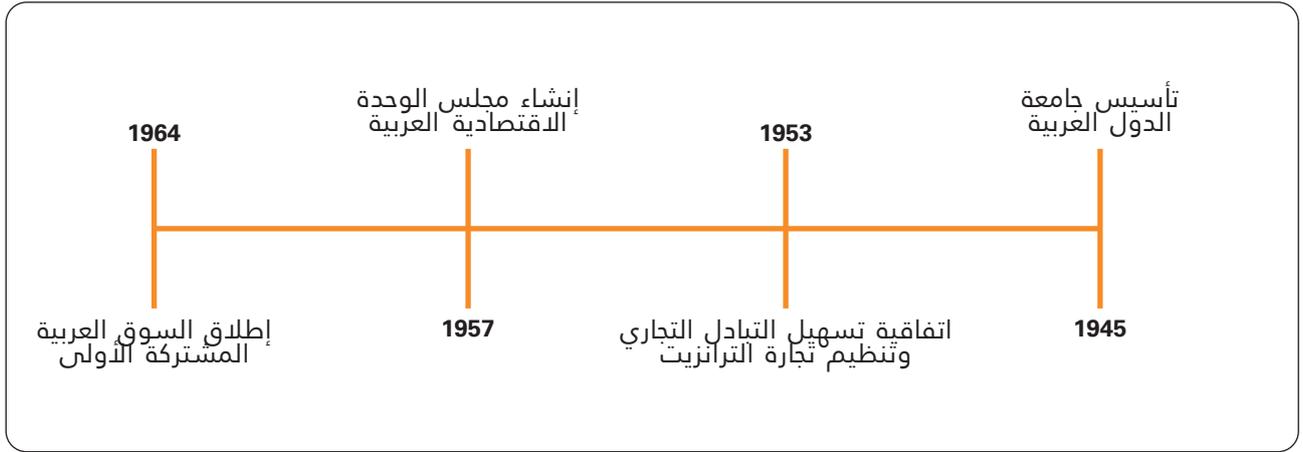
أولاً: التأثيرات الاقتصادية الفعلية للتعريفات الجمركية

لا تقتصر آثار التعريفات الأمريكية التصعيدية على القطاع التجاري الضيق، بل تمتد لتتطال بنية اقتصادات المنطقة ككل، وبخاصة في القطاعات غير النفطية التي تعتمد على شبكات الاستيراد والتصدير، مثل الإلكترونيات، والسيارات، ومواد البناء، والسلع الاستهلاكية. هذه القطاعات تواجه اليوم ضغوطاً متراكمة، تبدأ من ارتفاع التكاليف، ولا تنتهي عند تعقيدات سلاسل الإمداد العالمية. ويزداد المشهد تعقيداً في الدول التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، مثل السعودية والإمارات، إذ إن قيام الاحتياطي الفيدرالي.

ثانياً: واقع التكامل الاقتصادي العربي الراهن

لقد توجّهت مساعي تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بمحاولات متعددة تعود بداياتها إلى تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، في إطار وعي مبكر، وإن كان نظرياً في الغالب، بأهمية التكتل الاقتصادي لتحقيق القوة الجماعية في عالم متحالف. وقد شهدت خمسينيات القرن العشرين توقيع عدد من الاتفاقيات الطموحة التي استهدفت تعزيز التعاون التجاري وتسهيل التبادل الاقتصادي، من أبرزها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957³، ثم إطلاق السوق العربية المشتركة الأولى عام 1964 بمشاركة كل من مصر والأردن وسوريا والعراق. ومع ذلك، لم تحقق هذه المحاولات – رغم نبّل غايتها وأهميتها الاستراتيجية – النتائج المرجوة، بل ظلت في معظمها حبراً على ورق أو واجهت فشلاً ذريعاً، إذ اصطدمت بعوائق بنيوية، وسياسات وطنية متباينة، وحواجز جمركية وإجرائية مرتفعة، ما عكس غياب الإرادة السياسية المستمرة، والآلية المؤسسية الفعالة اللازمة لدفع المشروع قدماً بما يتجاوز الشعارات الرنانة والاجتماعات الدورية التي لا تفضي إلى قرارات ملزمة قابلة للتنفيذ.

³Kück, G. (1983). The Arab Economic Unity Agreement: Objects and Reality. In G. Barthel & L. Rathmann (Ed.), The Arab World and Asia between Development and Change: Dedicated to the XXXIst International Congress of Human Sciences in Asia and North Africa (pp. 212-205). Berlin, Boston: De Gruyter. <https://doi.org/018-9783112619681/10.1515>



وفي إطار السعي المتجدد، وإن كان متقطعاً، لتجاوز هذه التحديات، اجتمع قادة 22 دولة عربية في 2009 بالكويت، في أول قمة عربية متخصصة بالشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وذلك في ظل أزمة مالية عالمية وحرب غزة، ما يبرز ارتباط الحاجة إلى التكامل بالظروف الإقليمية والدولية المتقلبة التي تفرض نفسها. وقد حملت القمة عنوان «التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة»، وخرجت بعدة قرارات داعمة للاستقرار والتنمية، من أبرزها تخصيص صندوق تنموي مشترك برأسمال قدره 2 مليار دولار لدعم المشروعات التنموية العربية، في خطوة استهدفت تعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية أواصر التعاون الإقليمي على أرض الواقع⁴. وجاء «إعلان الكويت» ليؤكد أهمية رفع مستويات المعيشة في الدول العربية، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، داعياً إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستثمارات البينية وتسهيل حركة رؤوس الأموال⁵ إن مسألة التكامل الاقتصادي العربي تكتسب أهمية استراتيجية قصوى، وهي ليست ترفاً أو خياراً، بل ضرورة حتمية انطلاقاً من دورها المحوري في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يُمثل أساس أي تنمية مستدامة وأي صمود في وجه الأزمات. فمن خلال توحيد الأسواق العربية وزيادة حجمها الإجمالي، تتسع الفرص الاستثمارية الحقيقية، وتتحفز معدلات النمو الاقتصادي، بما يسهم في تقليص معدلات البطالة والفقر، التي تُعدّ أرضاً خصبة لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. ويؤدي هذا بدوره إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية، وتخصين المجتمعات. وفي هذا السياق، تؤكد دراسات التنمية أن تنمية التجارة الإقليمية ورقمنة الإجراءات الجمركية تسهم في زيادة الشفافية وتقليص فجوات الدخل، مما يعزز فرص «السلام والاستقرار» في المنطقة⁶. ويتسق هذا الاتجاه مع ما تطرحه بعض النظريات لاقتصادية والسياسية التي ترى أن ارتفاع مستويات الترابط الاقتصادي يقلل من احتمالات الصراع، ويزيد من فرص التعاون بين الدول، كما أن نماذج السياسة المقارنة، كما أوضح سيمور مارتن ليبست، تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي واستقرار المؤسسات، حيث إن ازدهار الاقتصاد وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى يُعزز مناعة المجتمعات ضد الاضطرابات الداخلية، نظراً إلى أن الفئات المستفيدة من الاستقرار الاقتصادي تميل إلى دعم النظام السياسي القائم الذي يوفر لها هذا الاستقرار⁷.

⁴⁵ الجريدة. (2019). "قمة الكويت الاقتصادية 2009.. أول مبادرة إنسانية كويتية شاملة للارتقاء بمعيشة المواطن العربي" <http://bit.ly/47QimgC>

⁶ Muto, A., & Rihane, A.-M. (2019). "Arab economic integration for growth, peace and stability." United Nations Development Programme. <https://www.undp.org/arab-states/blog/arab-economic-integration-growth-peace-and-stability>

⁷ Iqbal, Z. (2012). "The economic determinants of Arab democratization." Middle East Institute. <https://www.mei.edu/publications/economic-determinants-arab-democratization>

إن فهم عوائق التكامل العربي يتطلب النظر إلى الأبعاد الهيكلية للتبعية التي تُحاصر المنطقة العربية، حيث تعاني من ارتهان واسع للنظام المالي العالمي القائم على الدولار، ومن مركزية النفط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما يوضح علي قادري في كتابه "التنمية العربية المُنكرة"، فإن التنمية قد جرى "إنكارها" بصورة منهجية بفعل الحروب والضغوط الخارجية والسياسات النيوليبرالية، حيث إن الإمبريالية والهياكل الطبقيّة الداخلية أعاقَت نشوء قاعدة إنتاجية عربية مستقلة، وجعلت السيطرة على احتياطات النفط أداة رئيسية للتدخل الخارجي فُضِّل الاستخراج قصير المدى على حساب التنمية الوطنية طويلة المدى⁸. هذا الواقع البنيوي الذي يُحاصر الدول العربية في شبكة من التبعية المالية والنفطية والطبقية، هو ما يُفسر جوهرًا التحديات التي تواجه التكامل، فحتى المواقف المتحفظة أو الأنانية التي تتبناها بعض الدول العربية الغنية تجاه مشاريع العمل العربي المشترك - انطلاقًا من اعتقادها بأن هذه المشاريع قد تفرض عليها التزامات مالية قد تؤثر على مداخلها وتحد من قدرتها على تحسين مستويات الرفاه لشعبها - إنما هي في الحقيقة نتاج طبيعي لهذه القيود الإمبريالية والنيوليبرالية التي تجعل أي تعاون إقليمي جاد مرهونًا بتفكيك هذه التبعية الهيكلية قبل تجاوز الرؤى الوطنية الضيقة، إذ أن المصلحة القومية الأشمل التي تُمثّل ضمانًا للمصالح الوطنية على المدى الطويل تتطلب أولاً كسر دائرة التبعية والتحرر من الهيمنة الإمبريالية.

عطفًا على ذلك، فإن الدفع بمسار التكامل الاقتصادي العربي لا يُمثّل فقط ضرورة تنموية داخلية واجتماعية وسياسية حتمية لا يمكن تأجيلها، بل يشكل أيضًا أداة سياسية وموقعًا تفاوضيًا مهمًا في مواجهة المبادرات الإقليمية البديلة التي تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي بعيدًا عن الإطار العربي المشترك، وتُضعف من أركان التضامن العربي، وتبقي المنطقة مجزأة وتابعة لأجندات خارجية، مثل مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي يتم الترويج له الآن من جديد.

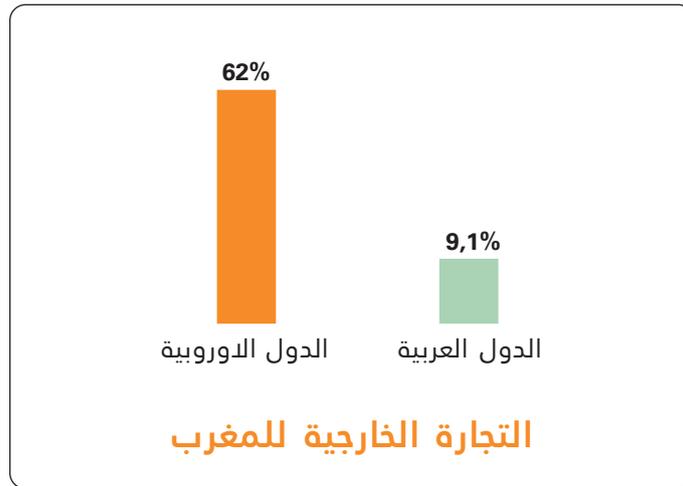
وبرغم كثرة الخطابات والقمم، يظل الإنجاز العربي الفعلي في مجال التكامل الاقتصادي أقل بكثير من حجم الإمكانيات المتاحة والحاجة الماسة، كما عكست المساعي التاريخية السابقة. فبعد مرور أكثر من ربع قرن على إطلاق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997، ورغم نجاحها النسبي والمحدود في تقليص بعض الحواجز الجمركية التقليدية، فإن الهدف الأشمل بإنشاء اتحاد جمركي عربي فعّال ما زال بعيد المنال وكأنه سراب. وحتى النموذج الأكثر تقدمًا في الإقليم، أي مجلس التعاون الخليجي، ما زال يواجه تحديات بنيوية عميقة ترتبط بتفاوت مستويات التنمية، وتضارب المصالح الاقتصادية الوطنية، وتباين السياسات والتشريعات، والتنافسات الإقليمية أحيان أخرى؛ وهو ما يعرقل جهود الانتقال إلى سوق عربية مشتركة حقيقية تتجاوز مجرد تبادل السلع. وبرغم إشارات إيجابية، مثل ما ورد في تقرير مناخ الاستثمار لعام 2024، الذي أحصى 305 مشاريع عربية مشتركة باستثمارات قاربت 66,3 مليار دولار في عام 2023⁹، فإن هذه الأرقام، رغم أهميتها في سياقها، تعكس نموًا مُحاطًا بعقبات بيروقراطية وتنظيمية مزمنة، وتظل قطرة في بحر الاحتياجات والإمكانيات.

⁸Kadri, A. (2015). "Arab development denied: Dynamics of accumulation by wars of encroachment." Anthem Press.

⁹المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات. (2024). "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024" [تقرير سنوي

ثالثاً: التشريعات الاستثمارية والتبعية للاتفاقيات الخارجية كعوائق للتكامل

لا يمكن فهم التعقيدات التشريعية والبيروقراطية في منظومات الاستثمار العربي بمعزل عن شبكة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي وقعتها الدول العربية مع القوى الخارجية، والتي تُعيق في كثير من الأحيان التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول العربية. فالاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي وقعتها الدول العربية مع القوى الخارجية، والتي تُعيق بشكل لافت التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول العربية. فعلى سبيل المثال، اتفاقيات الشراكة الموقعة منذ التسعينيات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي - كاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2005) ، وبين تونس والاتحاد الأوروبي (1998)، وبين المغرب والاتحاد الأوروبي (2000) - إلى جانب الاتفاقيات المماثلة مع الولايات المتحدة وكندا، تفرض التزامات تُقيد قدرة هذه الدول على منح معاملة تفضيلية للشركاء العرب، وتخلق تضارباً في الأولويات التجارية¹⁰. والمفارقة هنا أن التجارة الخارجية للمغرب على سبيل المثال لا تزال مرتبطة بقوة بالاتحاد الأوروبي، إذ شكّل شركاؤه الأوروبيون نحو 62% من إجمالي تجارته في عام 2024¹¹، بينما لم تتجاوز وارداته من الدول العربية 9.1 % من إجمالي وارداته في 2023¹²؛ الأمر الذي يُبرز كيف أن هذه الاتفاقيات رسّخت تبعية أكبر للأسواق الأوروبية على حساب السوق العربية المشتركة.



رابعاً: مُحددات الإنجاز الحاسمة

ليس من الصعب أن نرى أن الإرادة السياسية هي العامل الحاسم لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فكل الكلمات المكتوبة والخطط المرسومة تبقى مجرد كلمات على الورق إذا غابت عنها الإرادة الجادة من القيادات العربية. ولكن، كما تعلمنا من التجارب التاريخية العميقة، الإرادة وحدها ليست كافية، فهي تحتاج إلى بنية مؤسسية قادرة على ترجمتها إلى أفعال ملموسة. لا يكفي أن نرغب في التكامل، بل يجب أن نتخذ هدفاً مؤسسياً معززاً بمنظومة من الهيئات العربية التي تتحرك بسرعة ومرونة، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي بناءً على رؤية روبرت شومان، الذي بدأ حلم التكامل الأوروبي بفكرة بسيطة ولكن محورية: التعاون في القطاعات الأساسية مثل الفحم والصلب. كانت هذه هي الخطوة الأولى في خلق علاقات اقتصادية متشابكة، علاقات لم تكن مجرد

¹⁰ Dadush, U., & Myachenkova, Y. (2018). Assessing the European Union's North Africa trade agreements. Bruegel Policy Contribution, 22. https://www.bruegel.org/sites/default/files/wp_attachments/PC2018_22-.pdf

¹¹ Kasraoui, S. (2025). "Europe leads Morocco's trade despite slight drop in 2024." Morocco World News. <https://www.morocccoworldnews.com/233364/07/2025/europe-leads-moroccos-trade-despite-slight-drop-in2024->

¹² Trading Economics. (n.d.). "Morocco merchandise imports from economies in the Arab World (% of total merchandise imports) - World Bank data."

تجارة، بل كانت على درجة من العمق تجعل الدول ترى في بعضها البعض فرصاً بدلاً من تهديدات. إننا بحاجة إلى التواضع في البداية، وبناء الثقة خطوة بخطوة. فالوعود الكبرى التي تصدح في الخطابات يمكن أن تتحول إلى واقع ملموس إذا بدأنا بما هو بسيط، مثل المبادرات الاقتصادية المشتركة التي تسمح للدول العربية ببناء علاقات اقتصادية فاعلة ومستدامة، بعيداً عن حروب الكلمات. ومن الأمثلة العملية على ذلك، يُعد صندوق النقد العربي تجربة واضحة، إذ يوفر تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء لمساعدتها على معالجة عجز ميزان المدفوعات، ويعمل على تعزيز التجارة البينية وتشجيع حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية. فمنذ بدء نشاطه عام 1978 وحتى نهاية 2019، قدّم الصندوق حوالي 184 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 2,4 مليار دينار عربي حسابي (حوالي 10 مليارات دولار)¹³، وهو رقم يبدو متواضعاً إذا ما قورن بحجم أكبر الاقتصادات العربية التي يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي 3 تريليون دولار.

وبالمثل، يُعتبر مجلس التعاون الخليجي نموذجاً آخر، حيث انتقل من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم إطلاق السوق الخليجية المشتركة عام 2008، مما أتاح حرية أكبر في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دوله الأعضاء. هذه المؤسسات تُظهر أن البنية التحتية للتكامل موجودة، لكنها تحتاج إلى تطوير وتوسيع لتشمل المنطقة العربية برمتها وليس حيز جغرافي محدد.

ثم هناك دور القطاع الخاص، الذي لا يمكننا إغفاله في ظل شروط السيادة الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون شريكاً فاعلاً في دفع عجلة التكامل العربي. يجب ألا يقتصر دور القطاع الخاص على الاستفادة من التسهيلات، بل يمتد ليشمل المشاركة الفاعلة في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تخدم التكامل الاقتصادي العربي، بينما يحتفظ القطاع العام بدوره الريادي في القطاعات الاستراتيجية والمشاريع الكبرى التي تتطلب رؤية طويلة المدى وتمويلًا ضخماً يفوق قدرة القطاع الخاص. إعادة توازن العلاقة بين القطاعين، بما يضمن الأولوية للمصلحة الوطنية والقومية، هو جزء أساسي من أي استراتيجية تكامل حقيقية.

وكما أوضح فكر شومان، لا شيء يحدث بين عشية وضحاها. إنما هو عمل تدريجي، خطوة تلو الأخرى، تضع أسساً جديدة وتهدم الحواجز القديمة، حتى نجد أنفسنا في لحظة معينة قد حققنا شيئاً أكبر من المتوقع، شيء لا يمكننا أن ننكره بعد اليوم.

إجمالاً، تُمثّل التعريفات الأمريكية، وما تكشفه من واقع هش ومعقد، فرصة تاريخية حقيقية للتكامل الاقتصادي العربي، لكنها ليست مجرد نافذة على العالم الخارجي المتقلب، بل هي دعوة داخلية ملحة وضرورية للتغيير العميق في طريقة تفكيرنا وإدارتنا لشؤوننا الاقتصادية. إنها فرصة لتحويل تحديات التجارة المعقدة، والقيود المفروضة من الخارج، إلى فرص حقيقية لإعادة توجيه الاقتصادات العربية نحو التعاون المشترك وبناء القوة الذاتية. تطوير آليات التمويل المشتركة، وتنمية المشاريع المشتركة في قطاعات استراتيجية، قد تصبح الأسس الصلبة التي يقوم عليها هذا المستقبل الجديد المنشود. ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على إطلاق شعارات رنانة تدغدغ مشاعر المواطنين

¹³ Arab Monetary Fund. (n.d.). "Loan commitments." Arab Monetary Fund. <https://www.amf.org.ae/en/page/loan-commitments>

العرب دون أن تجد طريقها إلى التطبيق العملي. بل، كما هو الحال في أي تحوّل عميق وبناء شامل، يتطلب الأمر أكثر من مجرد خطط على الورق أو خطابات حماسية، بل يحتاج إلى شجاعة سياسية غير مسبوقة لاتخاذ القرارات الصعبة، وقدرة مؤسسية حقيقية وفعالة لإحداث التغيير اللازم ومتابعته، والتفكير خارج الأطر التقليدية الضيقة. وسواء علّقت واشنطن التعريفات لمدة 90 يومًا، أو أبقتها، أو حتى توصلت إلى اتفاق عادل مع الصين، فإن هذا لا يغير من حقيقة أن الدول العربية يجب أن تكون حريصة أشد الحرص على أن ترسم طريقها الخاص بها، وبأدواتها، ولصالح شعوبها. فبينما تقف عدة دول عربية، مثل السودان ولبنان واليمن وسوريا، في قلب أزمات اقتصادية خانقة، وهي في أمس الحاجة لمثل هذه الفرص التي يوفرها التكامل، لا يمكنها التوقع أن تأتي الحلول المنقذة من مكان آخر، فهل تستغل الدول العربية السياسات الترامبية وتنتهز الفرصة؟

References

- Arab Monetary Fund. (n.d.). "Loan commitments." Arab Monetary Fund.
<https://www.amf.org.ae/en/page/loan-commitments>
- Dadush, U., & Myachenkova, Y. (2018). Assessing the European Union's North Africa trade agreements. Bruegel Policy Contribution, 22.
https://www.bruegel.org/sites/default/files/wp_attachments/PC2018_22-.pdf
- Iqbal, Z. (2012). "The economic determinants of Arab democratization." Middle East Institute.
<https://www.mei.edu/publications/economic-determinants-arab-democratization>
- Kadri, A. (2015). Arab development denied: Dynamics of accumulation by wars of encroachment. Anthem Press.
- Kasraoui, S. (2025). "Europe leads Morocco's trade despite slight drop in 2024." Morocco World News.
<https://www.moroccoworldnews.com/233364/07/2025/europe-leads-moroccos-trade-despite-slight-drop-in2024->
- Kück, G. (1983). The Arab Economic Unity Agreement: Objects and Reality. In G. Barthel & L. Rathmann (Ed.), The Arab World and Asia between Development and Change: Dedicated to the XXXIst International Congress of Human Sciences in Asia and North Africa (pp. 212-205). Berlin, Boston: De Gruyter. <https://doi.org/018-9783112619681/10.1515>
- Muto, A., & Rihane, A.-M. (2019). "Arab economic integration for growth, peace and stability." United Nations Development Programme.
<https://www.undp.org/arab-states/blog/arab-economic-integration-growth-peace-and-stability>
- Schmitter, P. C. (1969). Three Neo-Functional Hypotheses about International Integration. International Organization, 166–161 ,(1)23. <http://www.jstor.org/stable/2705772>
- Trading Economics. (n.d.). "Morocco merchandise imports from economies in the Arab World (% of total merchandise imports) – World Bank data."
<https://tradingeconomics.com/morocco/merchandise-imports-from-economies-in-the-arab-world-percent-of-total-merchandise-imports-wb-data.html>
- الجريدة. (2019). "قمة الكويت الاقتصادية 2009.. أول مبادرة إنسانية كويتية شاملة للارتقاء بمعيشة المواطن العربي." <http://bit.ly/47QimgC>
- سكاي نيوز عربية. (2025). "الرسوم الجمركية قد يكون لها تأثير انكماشى على أوروبا" <http://bit.ly/4nL91a>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2024). مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024 تقرير سنوي <https://www.dhaman.org/climate-reports/ar/pdf/Climate20%A202024%.pdf>



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال افريقيا

